

"سيادة القانون" في الإمارات بين الحقيقة وأكاذيب المجلس الوطني والإعلام



تظهر تقارير المجلس الوطني (البرلمان) والصحافة تناسقاً في الغالب يتجه نحو حملات دعائية لتبييض صفحة سواد لا يمكن التعامل معها دولياً ومحلياً في انتهاك القانون وسيادته.

ومع بداية العام الجديد أفاد تقرير برلماني للجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطمعون، للمجلس الوطني الاتحادي، بأن آلية إصدار وتعديل وتطوير التشريعات الخاصة بوزارة العدل، تبلورت من خلال عمل لجان متخصصة، قامت بإجراء مقارنات معيارية مع بعض الدول المتقدمة في مؤشر سيادة القانون.

ليس ذلك فقط بل إن التقرير أوضح ضمن موضوع سياسة وزارة العدل في تطوير التشريعات، أن رؤية الإمارات 2021، تركز على الوصول بالدولة لأن تكون بين أفضل دول العالم في كفاءة النظام القضائي.

هو مبرر فقط لحالة من الهاوية التي وصلت إليها "سيادة القانون" في الدولة؛ بل إن سلطات جهاز أمن الدولة تستخدم كلا السلطتين (التي يفترض إنها تشريعية والسلطة الرابعة الصحافة والإعلام) لتبرير الهجمة الشرسة على حرية الرأي والتعبير في البلاد وبناء زيف كبير سينهار على السلطة القضائية للدولة في فترات لاحقة من مستقبل الدولة القضائي.

هذا التقرير البرلماني يشابه تقرير نشرته صحيفة البيان الرسمية في يوم 7 ديسمبر/كانون الأول الماضي وقالت فيه: "قفزت الإمارات 10 مراتب في مؤشر سيادة القانون لتحتل المرتبة 43 بعد أن كان تصنيفها العام الماضي في المرتبة 53، كما ارتقت 6 مراتب في مؤشر كفاءة النظام القضائي لتصل إلى المرتبة 12 بعد أن كانت في المرتبة 18" معتمداً على ما قال إنه أحدث إصدار لتقرير الاتحاد الدولي للامتنياز القضائي الذي يصدر سنوياً.

وببحث متعدد اللغات لم يسبق أن كان لهذا الاتحاد وجود على شبكة الانترنت كما أن أخبار الاتحاد الدولي للامتنياز القضائي حكرت على الإمارات ولم تذكره صحف خارجية أو عربية. إلا أن صحيفة الاتحاد الإماراتية نشرت في السابع من ديسمبر -أيضاً- تفاصيل ندوة لما يُعرف بالاتحاد الدولي لتميز المحاكم، وهي هيئة تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، لكنها لم تكن معروفة لا قبل تداول الصحافة الإماراتية ولا بعدها وتملك هذه الهيئة موقعاً إلكترونياً من عدة صفحات توضح القيم السبع للمحكمة للوصول إلى عدل؛ الأهم من ذلك أن هذا الاتحاد الذي يفترض به تدريب القضاة ليس له علاقة بمؤشر سيادة القانون المعروف على مستوى العالم والصادر عن مؤسسة مشروع العدالة العالمية، ويقدم تقاريره لأكثر من 113 دولة حول العالم.

وكان آخر تقرير لمؤشر سيادة القانون (Rule Of Law Index) في أكتوبر/تشرين الأول 2016، وتراجعت فيه الإمارات ست نقاط عن تقرير العام 2015م فيما حققت علامات متدنية للغاية في مؤشر الحقوق الأساسية والحكومة المفتوحة ومستوى الدخل والنظام والأمن.

وضمن المؤشر تراجعت الدولة في ترتيبها بشأن الحكومة المفتوحة لتحل في المرتبة (102) بعد أن كانت العام الماضي في المرتبة (69) فيما جاءت في المرتبة (90) ضمن الحقوق الأساسية بعد أن كانت العام الماضي في المرتبة (75)، وتراجعت من حيث مستوى الدخل إلى (30) عالمياً، بعد أن كانت عام 2015م في المرتبة (26)، وجاءت في المرتبة (12) من حيث النظام والأمن فيما كانت العام الماضي في المرتبة (6) عالمياً!

وحسب تقرير البرلمان وتصريحات المسؤولين في وزارة العدل فإن الإمارات تتقدم باتجاه رؤية الدولة 2021 وأن تكون واحدة من الدول المتقدمة في كفاءة النظام القضائي! وهذا الأمر تغطية للحقائق الواضحة وتبني من الوهم طريقاً للمستقبل القضائي والقانوني في الدولة سرعان ما سينهار على الجميع.

ويُتهم جهاز أمن الدولة بالتدخل في صلاحيات وسلطات النظام القضائي في الإمارات، وخلال السنوات السبع الماضية جرى الحكم على عشرات الناشطين والأكاديميين ورجال القضاء والمحامين والصحافيين والمدونيين بتهم تتعلق بحرية والتعبير، كما أصدرت الدولة عدداً من القوانين سيئة السمعة مثل قانوني الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب التي تم تفصيلها لمطاردة المعبرين عن آرائهم داخل الدولة والذي يفضحون الملف الأسود لحقوق الإنسان في البلاد.